

قوله ولا يحل النفقة مع اختلاف الدين متضمن للمعنى
بين عدم وجوب النفقة ورفوع المتفق عند التملك
وكلاهما في الفرق بينهما بان النفقة متعلقة بالانسان
في غير قرابة الولاد بالنسب وهو قوله تعالى وعلى
الوارث مثل ذلك واعتقد متعلق بالقرابة والمحرمية
بالحديث يمين قوله صلى الله عليه وسلم من ملك ذرا
وحم محرم منه عتق عليه وبالمعقول واضح خلا قوله
دوام ملك اليمين اعلى في العظيمة من حرمانها
النفقة فان حرمان النفقة قد يفضي الي الهلاك
ودوام ملك اليمين ليس كذلك فكيف يكون هو
اعلى ولان الدنيا مصلية احيا حقيقة ومصلحة مو
المتفق مصلية احيا حكما ولا شك في ان الاحيا الحقيقي
اعلى والجواب ان الحاجة الي النفقة مقدورة
الدفع من غيره بان يسأل الناس او يبيع احد من
غير سوال فان الهلاك حوفا في المخرج توثر محام
الزكوات والصدقات والمعروف فادروا الحاجة
الي الاعيان فانها لا ترفع الا من جانيده واما كون
الاحيا الحقيقي اعلى من الحكم فبعد تسليم مرود عدم
تعمي حقيقة من جانبه لما قلنا قال ولا يستأرك الولد
في نفقة ابويه احد لا يستأرك الولد في نفقة ابويه
احد من الاخوة والاحوات والاعمام وغيرهم في ظاهر
الرواية لانهما تأويل في مال الولد وهو قوله
صلى الله عليه وسلم انت وما لك لا يملكك وكاعلان
بماله والغني لا يجب نفقته علي غيره فان قيل
التاويل ثبت غير الواحد فلا تقارن اطلاق قوله

وعلى

وعلى الوارث مثل ذلك قلت الحديث مشهور ويجوز
به الزيادة سلما انه من الاحاد لكن تركه اطلاق قوله
وعلى الوارث مثل ذلك لما ذكرنا من الدلائل على
تعدد ما يقرب قرابة الولاد المستندة الي قوله تعالى
وعلى المولود من ذم من الامة كما تقدم فان قلت
لاما خاف بين ان يبين لان قوله تعالى وعلى المولود
له بذم من يقضي ان يستأرك الخد لادين مكان
قوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك يقضي قلت
لما ثبت للوالد التأويل في مال الولد بالاجماع صار
عنايه والغني لا يجب نفقته علي والدة فكل من استأرك
الخد الدين وقوله ولا تهرق الدم ولا تهرق الدم
اليمين اي الولد اقرب الناس الي الوالدين والاقر
اليهما او في الاستحقاق نفقتهما عليه لانهما صلة وجب
بالقرابة فمن كان اقرب او في الاستحقاق له به
وعليه وهي علي الزكوة والذات بالتسوية
في فاضل الرواية وروي الحسن عن ابي حنيفة
ان النفقة بين الذكر والانثى الا ان الذكر مثل
خط الانثى في علي قياس الميراث وعلي قياس به
نفقة ذوي الارحام ووجه الظاهر ما ذكره في
الكتاب لانه المعنى لغيرهما وسياسة ان استحقاق
الذويون انما هو باعتبار المال ويلحق الملك
لها في مال الولد بقوله صلى الله عليه وسلم انت وما
وما لك لا يملكك وهذا المعنى يسهل التذكرة الذات
فيكونان سواء وهذا يثبت ان هذا الاستحقاق مع
اختلاف المسئلة وان التعم الوارث فقوله هو

125